ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Dr. Hayat Ali Hussein Jassim
College of Medicine/University of Wasit
E m a i l :
H a y a t a @ u o w a s i t . e d u . i q

Keywords: Ibn Malik, Al-Zamakhshari, nouns, verbs, letters.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 24 Aug 2025
Accepted 7Sep2025
Available online 1 Oct 2025

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Violations of Ibn Malik (672 AH) to Al-Zamakhshari (538 AH)

Abstract

It is a habit of some Arabic scholars to examine the opinions of other scholars on various and diverse issues of the Arabic language. In response to this matter, they were divided into two groups: the first group supported these opinions, and the second objected to them. A group from the second group of scholars would examine the opinions of another scholar on a particular issue and respond by rejecting them, offering their own opinion that they deemed correct, thus contradicting the opposing opinion.

In light of this, some Arabic scholars raised various objections to other scholars on various Arabic issues, as Ibn Malik did in his many observations of al-Zamakhshari and his objections to him in some places. In this research, I have demonstrated some of these violations on various issues. What these scholars do in such matters is nothing but enriching Arabic with valuable opinions and solid rules that provide the language and researchers with valuable information that adds another richness to Arabic.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOIl : https://doi.org/10.31185/lark.4859

م.د. حياة علي حسين جاسم - كلية الطب/ جامعة واسط

الملخص:

من عادة بعض علماء العربيّة الوقوف على آراء غيرهم من العلماء في مسائل اللّغة العربيّة المتعدّدة والمختلفة، فكانوا إزاء ذلك الأمر على قسمين: قسم مؤيد لتلك الآراء، وقسم معترض لها؛ فقد كان مجموعة من القسم الثاني من العلماء يقفون على آراء عالِمٍ آخر في مسألةٍ معيّنة فيجيبون برفضهم مُدلين بدلوهم بالرأي الذي يرونه صحيحًا فيناقضون به الرأي المقابل، وعلى ضوء ذلك قام بعض علماء العربيّة باعتراضات شتّى على غيره من العلماء في مسائل عربيّة متفرّقة، كما فعل ابن مالك في ترصّداته الكثيرة للزمخشريّ، واعتراضاته عليه في بعض المواطن، وقد بيّنت في هذا البحث بعضًا من هذه المخالفات في مسائل متفرّقة، وما يفعله أولئك العلماء في مثل هذه الأمور ما هو إلّا إغناءً للعربية بآراء ثمينة وقواعد رصينة تمدّ اللّغة والباحثين بمعلومات قيّمة تضيف الى العربيّة ثراءً آخر .

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، الزمخشريّ، الأسماء، الأفعال، الحروف.

المقدّمــة:

الحمد لله مُنزل الكتاب باللّغة العربيّة، والصّلاة والسلام على خير وأفضل البريّة، أفصح الناطقين وشفيع المُذنبين يوم الدين، (محمّد) النبيّ الأمين، وعلى آله الأخيار الطاهرين وصحبه المُنتجبين.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أمّا بعدُ..

فإنَّ علماء العربيّة لم يدّخروا أي جهد في الوقوف على مسائل مهمّة في اللّغة العربيّة، وقد انبروا مجتمعين جاهدين على شرح مسائل متعدّدة فيها، فوضّحوا الغامض منها، ووضعوا القواعد الرصينة ليسّهلوا بذلك السبيل على طلابهم وعلى كلّ مَن جاء بعدهم، ولا شكّ في أنَّ العلماء قد يختلفون فيما بينهم في موضع ما، كأنْ يكون في تفسير قاعدة أو بيان الوجه الصحيح في مسألة معيّنة، أو الوقوف على سببٍ ما من أسباب العربيّة وقواعدها، وهذا ممّا لا عيبَ فيه ولا خلل، فلكلّ عالِم وجهة نظر، ولكلٍّ منهم مدرسته الخاصّة التي تعلّم بها؛ فكانت لتلك الأسباب تحدث بينهم اعتراضات، ومخالفات، ووقفات كثيرة، كما حدث بين ابن مالك(ت٦٧٦هـ)، والزمخشريّ(ت٥٣٨هـ)، وهنا ارتئيتُ أنْ أضع بحثًا بعنوان "مُخالفات ابن مالك للزمخشريّ"، هدفه الأساس هو تتبّع توقيفات ومخالفات ابن مالك للزمخشريّ، ومعارضة الأوّل لآراء الثاني في مسائل متفرّقة، وأتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي، محاولة الوقوف على أسباب تلك المخالفات وبيان وجه الصواب في أيّ منهما أحيانًا، فقسّمت بحثي هذا إلى ثلاثة مباحث، جاء الأوّل منها في مخالفات ابن مالك للزمخشريّ في الأسماء، والثاني مخالفاته له في الأفعال، أمّا المبحث الثالث فكان في الأدوات

والحروف، ثمّ أردفتُ جميع هذه المباحث بخاتمةٍ بيّنت فيها أهم نتائج البحث، ومن ثمَّ قائمة المصادر والمحتويات التي اعتمدتها في مسيرتي البحثيّة.

المبحث الأول

مخالفات ابن مالك للزمخشري في الأسماء

أوّلًا: خبر (لا) العاملة عمل (إن) عند الحجازيّين والتميميّين:

لا شكّ في أنَّ (لا) حرف يكون عاملا وغير عامل(ينظر: المرادي، 1976م، 300، الأنصاري، 1972م، 313)، أمّا (لا) النافية فتكون على ثلاثة أقسام:

- عاملة عمل (إن).
- عاملة عمل (ليس).
- غير عاملة (نافية).

أمّا عن (لا) التي تعمل عمل (إن)، فهي (لا) النافية للجنس وهي تعمل في النكرة فقط، ويحذف خبر (لا) في هذا الموضع كثيرًا عند الحجازيين إنْ كان لا يُجهل، فهم يجيزون الحذف والإثبات، ويثبت خبر (لا) عند التميميّين والطائيّين إنْ ظهر المعنى(ينظر: ابن مالك، 2000م، 237/1).

فمن حذفه عند هؤلاء لكونه لا يُجهل: "لا إله إلّا الله، ولّا فتى إلا علي، ولا سيف إلّا ذو الفقار"، فالجار والمجرور هو الخبر، وهو المحذوف للعلم به، فإذا كان الخبر يُجهل عند حذفه فيجب ثبوته عند جميع العرب(ينظر: ابن مالك، 2000م، 273/1)، ومن الشواهد التي يجب ثبوت الخبر فيها لعدم العلم به قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(البقرة: 2)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾(الأحزاب: 13)، وقد ذهب هذا المذهب من العلماء الزمخشري(ت538هـ)، والجزولي(ت607هـ)(ينظر: ابن مالك، 2000م، 238/1). وتبعهم ابن يعيش(ت643هـ)(ابن يعيش، د.ت، 107/1)، إلّا أنَّ بني تميم كانوا يحذفون خبر (لا) على الإطلاق على سبيل اللّزوم، قال الزمخشري: "ويحذفه الحجازيّون كثيرًا فيقولون: لا أهل ولا مال ولا بئس ولا فتى إلّا علي...، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا"(الزمخشري، 1323هـ، 30).

أمّا ابن مالك(ت672هـ) فقد ذكر قول الزمخشري والجزولي لكنّه خالفهما كليهما، قال ابن مالك: "وزعم قومٌ منهم الزمخشري والجزولي أنَّ بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقًا على سبيل اللّزوم، إلّا أنَّ الزمخشري قال: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامِهم أصلًا"، وقال الجزولي: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلّا أنْ يكون ظرفًا"(ابن مالك، 2000م، 238/1)، وهنا خالف ابن مالك رأي الزمخشري والجزولي، وردّه بقوله الآتي: "وليس بصحيح ما قالاه؛ لأنَّ حذف خبر ما لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه"(ابن مالك، 2000م، 238/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقال ابن يعيش(ت643هـ) موافقًا الزمخشري(ت538هـ) إلى ما ذهب إليه: "وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم: لا رجل أفضل منك، إنَّ (أفضل) نعت لرجل على الموضع، وكذلك (خير منك) نعت (أحد) على الموضع"(ابن يعيش، د.ت، 107/1).

وفي رأي الباحثة المتواضع أنَّ مخالفة ابن مالك للزمخشري والجزولي هو الصواب؛ وذلك لأنَّه وردت شواهد من القرآن الكريم يكون الخبر فيها واجب الثبوت لعدم العلم به، وقد ذكرناها سابقًا، والقرآن الكريم أعلى وأصحّ اللّغات، فهو تاج العربيّة الأسمى ومثلها البياني الأبهى، نزل بلغة العرب وجرى على منوالهم في الخطاب(فارس، علي، د.ت، 24).

ثانيًا: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

قال البصريّون بأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، فيكره أنْ تقول مثلًا: "مررت بك وزيد" بل يجب اعادة الجار إنْ كان المعطوف عليه ضميرًا، فيجب حينئذٍ أنْ تقول: "مررت بك وبزيد"، وهذا هو مذهب إمام النّحاة(ت175هـ)؛ إذ قال: "ومما يقبح أنْ يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أنْ يشرك المظهر مضمَرًا داخلًا فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يُتكلّم بها إلّا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللّفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أنْ يُتبعوها الاسمَ، ولم يجُزْ أيضًا أنْ يُتبعوها إياه وإنْ وصفوا، لا يحسن لك أنْ تقول: مررت بك أنتَ وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو: قمتَ أنت وزيد..."(سيبويه، 1983م، 381/2)، ووافقهم الزمخشري فقال: "... والجرّ على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك "مررت به وزيد"، و"هذا غلامه وزيد"، شديدي الاتصال، فلما أشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجزْ ووجب تكرير العامل، كقولك: "مررت به وبزيد"، و"هذا غلامه وغلام زيد"، ألا ترى إلى صحة قولك: "رأيتك وزيدًا"، و"مررت بزيد وعمرو" لِمَ لَمْ يقوَ الاتصال؛ لأنَّه لم يتكرّر، وقد تحمل لصحة هذه القراءة بأنَّها على تقدير تكرير الجار ونظيرها"(الزمخشري، د.ت، 462/1).

وذهب الكوفيون إلى الجواز في ذلك، نحو: "مررت بك وزيد"(ينظر: ابن مالك، 2000م، 61/1)، ووافقهم من العلماء المتأخرين ابن مالك، وأبو حيّان(ت745هـ)، وكانت حجة البصريّين أنَّهم قالوا: إنَّ الجار مع المجرور يكونان بمنزلة شيء واحد، فإنْ عطفت على ضميرٍ مجرور كأنَّك عطفت اسم على حرفِ جر، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز(ينظر: أبو البركات، 1987م، 464/2)، واستدلوا بقول الله عزّ وجلّ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾(فصلت: 11).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أمَّا الكوفيون فكانت حجتهم على جواز ذلك هي مجيئه في التنزيل المُبارك وفي كلام العرب، فمن التنزيل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾(النساء: 1)، بالخفض، وهي قراءة حمزة(ينظر: الذاتي، 1920م، 93)، أمَّا مجيؤه في كلام العرب فمن ذلك قول الشاعر:

"فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكَ والايامِ من عجب"(البيت بلا نسبة في (سيبويه، 1983م، 392/1، أبو البركات، 1987م، 464/2))

فجرّ لفظ (الأيام) بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير: (وبالأيام).

واختار ابن مالك مذهب الكوفيّين في الجواز، قائلًا: "وهو اختياري"(ابن مالك، 2000م، 561/1)، فقد خالف ابن مالك هنا البصريّين والزمخشريّ، وقال بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ثم ذكر بعض الشواهد التي تؤيد الجواز، فقال: "... وجب الاعتراف بصحة الجواز، ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾(البقرة: 217)، بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة، وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين(ت640هـ) على موافقة الكوفيّين في هذه المسألة، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا، ومن مؤيدات الجواز أيضًا قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾(النساء: 1)، بخفض (الأرحام)، وهي أيضًا قراءة ابن عباس رضي الله عنه، والحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، والأعمش، وأبي رزين، ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسه، رواه قطرب بجر (فرسه)، ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب"(ابن مالك، 2000م، 63/1)،

ومن العلماء مَن قصرها على ضرورة الشعر، ومنهم الفرّاء(ت207هـ) فقد قال: "حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنَّه خفض (الأرحام) قال: هو كقولهم: (بالله والرحم) وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه... وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه"(الفراء، 1955م، 252/1- 253).

وقد تأوّل العلماء قوله تعالى: (والأرحامِ) بالجرّ على وجهين(ينظر: أبو البركات، 1987م، 467/2)، أحدهما: إنَّه ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، بل هو مجرور بالقسم، وجواب القسم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾(النساء: 1)، أمّا الثاني: فهو مجرور بباء مقدرة ليس بملفوظٍ بها، وتقديره (وبالأرحامِ)، ثم حذفت لأنَّ الأولى تدلّ عليها، ولا شكّ في أنَّ المفسرين للقرآن وإنْ تباينت تفسيراتهم يحملون على عاتقهم مسؤوليّة تفسير هذا الكلام العظيم تفسيرًا صحيحًا، اعتمادًا على عربيّتهم السليمة بفهم أساليبها، وحفظ قواعدها، والنفاد إلى خصائص التفسير فيها(فارس، علي، د.ت، 23).

وقد اعترض بعض العلماء على الزمخشري(ت538هـ)؛ لأنَّه يطعن بقراءة القرّاء، ومن هؤلاء المعترضين أبو حيّان(ت745هـ)؛ إذ قال: "... كالزمخشري، فإنَّه كثيرًا مَا يَطعَنُ فِي نقل الْقُرَّاءِ وقراءتهم، وحمزة رضِيَ اللَّهُ عنه أَخَذَ القرآن عَن... ولم يقرأ حَمْزَةُ حرفًا من كِتَابِ اللَّهِ إلّا بِأَثَرٍ"(الأندلسي، 1987م، 500/3).

ثالثًا: منع صرف الأعجمي الساكن الوسط:

من شروط منع الاسم من الصرف أنْ يمنع للعجمة والعلمية، شرط أنْ يكون ذلك الاسم زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، قال ابن مالك(ت672هـ): "... وشرطه أنْ يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائدًا على ثلاثة أحرف كـ (إبراهيم)"(ابن مالك، 2000م، 1469/3)، فإذا فقدَ الاسمُ أحد هذه الشروط أصبح منصرفًا، ثم أكمل ابن مالك فقال: "فإنْ كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف؛ لأنَّ العجمة غير متمحضة"(ابن مالك، 2000م، 85/2).

أمّا إذا كان العلم أعجميًا (ثلاثيًا) ساكن الوسط نحو: نوح ولوط ففيه خلاف؛ إذ ذهب جمهور النحاة إلى صرفه سواء تحرك الوسط أو سكن، وهو مذهب السيرافي(ت368هـ)، وإلى ذلك ذهب أيضًا ابن مالك(ينظر: ابن مالك، 2000م، 85/2)، وأجاز عيسى بن عمر فيه الصرف والمنع، وتبعه في ذلك ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 17/1، ابن مالك، 2000م، 85/2)، والوجه في منع الصرف هنا هو اجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه وكأنَّ الخفة قاومت أحد هذين السببين فبقي سبب واحد، لذلك انصرف عند هؤلاء(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 20/1).

قال الزمخشري: "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ (نوح)، و(لوط)، منصرف في اللّغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين، وقد يجرونه على القياس فلا يصرفونه"(ابن يعيش، د.ت، 193/1).

وذهب ابن مالك متابعًا لجمهور النحاة إلى جواز صرف العلم الثلاثي الأعجمي سواء أكان متحرك الوسط أو ساكنه، وردَّ على أصحاب المذهب الثاني بقوله: "وقد غلط ابن قتيبة، والزمخشري في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن العين على وجهين كالمؤنث؛ لثقل التأنيث، وأمّا العجمي فقد خرج من ثقلٍ إلى خفة، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة؛ لأنَّ العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة"(ابن مالك، 2000م، 1468/3)، ثم أضاف ابن مالك قائلًا: "وممّا يدل على ضعف العجمة أنَّها لا تعتبر مع عملية متجددة كـ (ديباج) إذا سمي به رجل، ولا مع الوصفية كـ (سفسير)، ولا مع وزن الفعل كـ (يتم)، ولا مع الألف والنون كـ (صولجان)، ولا مع التأنيث كـ (صنجة)، وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي (ت368هـ)، وابن برهان(ت518هـ)، وابن خروف(ت609هـ)، ولا أعلم لهم

من المتقدّمين مخالفًا، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة"(ابن مالك، 2000م، 1469/3).

رابعًا: علّة حذف التنوين من (سبحان):

ذهب الزمخشري إلى أنَّ الشاعر قد ترك التنوين في لفظة (سبحان) في قوله(بن قيس، د.ت، 193):

"أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر"

لأنَّه علم من التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزياده الألف والنون(ينظر: الزمخشري، 1323هـ، 10)، وقال ابن جني: "سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبر) فقال: علقمة علمًا على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون"(ابن جني، د.ت، 200/2).

وقال الزمخشري: "وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان فسمّوا التسبيح بـ (سبحان)"(الزمخشري، 1323هـ، 27/1)، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(الإسراء: 1)، قال الزمخشري في الكشاف: "(سبحان) علم التسبيح كعثمان للرجل، وانتصابه بفعل مضمر متروك إظهاره، تقديره أسبح الله سبحانه، ثم نزل (سبحان) منزل الفعل فسدّ مسدّه، ودلّ على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها إليه أعداء الله"(الزمخشري، د.ت، 646/2).

أمّا ابن مالك فلا يرى مثل ذلك، فقد قال في (سبحان): "من الملتزم الإضافة (سبحان)، وهو اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم؛ لأنَّه لو كان علمًا لم يضف إلّا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة، وأُخلي من الإضافة لفظًا للضرورة، منونًا وغير منون"(ابن مالك، 2000، 959/2)، وكما نرى خالف ابن مالك أبا علي والزمخشري فيما ذهبا إليه بعد أنْ ذكر مذهبهما، قال ابن مالك: "وزعم أبو علي والزمخشري أنَّ الشاعر ترك تنوين (سبحان) ؛ لأنَّه علم على التسبيح، فلا ينصرف للعملية وزيادة الألف والنون، وليس الأمر كما زعماه بل ترك التنوين؛ لأنَّه مضاف الى محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز(السيوطي، د.ت، 40/1، المبرد، د.ت، 240/1، ابن مالك، 2000م، 934/2، ابن يعيش، د.ت، 89/6):

"خالط من سلمى خياشيم وفا"

أراد: وفاها، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف"(ابن مالك، 2000م، 960/2)، ودليل ابن مالك بهذا الرجز أنَّ الشاعر أراد: "سبحان الله الطف المضاف إليه وهو لفظ الجلالة وأبقى المضاف بحاله كما حذف المضاف اليه من قول الراجز والإضافة فيه منويّة، أراد (وفاها)"(ينظر: الأنصاري، د.ت، 66/1).

وذهب ابن يعيش(ت643هـ) مذهب أبي علي(ت377هـ) والزمخشري(ت538هـ)، قائلًا: "فمن ذلك قولهم: (سُبْحانَ) هو عَلَمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح، وهو مصدرٌ معناه البَراءة والتَّنزيه، وليس منه فعلٌ، وإنّما

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

هو واقعٌ موقعَ التسبيح الذي هو المصدرُ في الحقيقة، جُعل عَلَمًا على هذا المعنى، فهو معرفةٌ لذلك، ولا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون"(ابن يعيش، د.ت، 119/6).

المبحث الثاني

مخالفات ابن مالك للزمخشري في الأفعال

أوّلًا: الاختلاف في فعليّة (هات) و(تعال):

أختلف النّحاة في لفظتي (هات) و(تعال) أهما فعلان أم اسمان؟ جمهور النّحاة قالوا بفعليتهما؛ وذلك بسبب لحوق الضمائر البارزة بهما، مخطّئين مَن قال باسميتهما(ينظر: الأُشموني، 1998م، 205/2)، وقد استدلوا لرأيهم هذا بأنَّ الفعل يتصرف و(هات)، و(تعال)، فعلان، فيتصرفان إذن بحسب موقعهما من الجملة "إفرادًا وتثنيةً وجمعًا"، وبما أنَّ التصرّف من خصائص الأفعال فهما إذن فعلان، وقد نُسب إلى الخليل بن أحمد(ت173هـ) أنَّه قال فيما يخص لفظ (هات): إنَّه فعل، وحرف الهاء في أوّله هو بدلٌ من همزه (اتي)، ودليل فعليته أنَّه يتصرف مثل تصرف (ارم) فيقال: هات وهاتها وهاتوا وهاتين(ينظر: الفراهيدي، د.ت، 80/4)، وفي التنزيل العزيز: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(البقرة: 111).

أمّا القسم الآخر من العلماء ومنهم الزمخشري فقد صرحوا بانّهما اسما فعلين(ينظر: الزمخشري، د.ت، 305/1، ابن هشام، د.ت، 22)، وذهب مذهب الزمخشري(ت538هـ) في (هات) ابن يعيش(ت643هـ) وأبو حيان(ت745هـ)، فـ(هات) عندهما اسم مبني لوقوعه موقع صيغة الأمر، وقد كُسر لالتقاء حرفين ساكنين، هما: (الألف والتاء)، وكأنَّه من نفس لفظ (هيت) ومعناه(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 3/3، والأندلسي، 1987م، 541/1). وقد خرّج أصحاب المذهب الثاني القائلون باسميتهما لحوق الضمائر البارزة بهما؛ إذ إنَّ لحوق الضمائر البارزة لا يكون فقط في الأفعال، بل يجوز لحوقها بما يقوي شبهه بالأفعال، فلمّا قويت مشابهتهما لتلك الأفعال عوملا معاملتهما في ذلك.

وافق ابن مالك الجمهور وذهب مذهبهم، وخالف من زعم أنّهما اسما فعلين ومنهم الزمخشري، وردَّ عليهم بقوله: "ثم أشرت إلى ما يؤمن من غلط وقع فيه بعض النّحويّين... وذلك أنَّ من النّحويّين من جعل من أسماء الأفعال لفظتيّ "هات، وتعال"، وإنّما هما فعلان غير متصرفين، والدليل على فعليّتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى: "هاتي، وتعالي"، وللاثنين والاثنتين: "هاتيا، وتعاليا"، وللجماعتين: "هاتوا، وتعالوا"، "وهاتين، وتعالين""(ينظر: ابن مالك، 2000م، 1389/3)، ثمّ أضاف ابن مالك قائلًا: "فعوملا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال مع أنّهما على وزنين مختصّين بالأفعال، ومدلولها كمدلولات الأفعال، فهما بالفعلية أحق من "عسى وليس"؛ لأنَّ مدلوليهما كمدلولي: "لعل وما"، وقد ألحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما"(ابن مالك، 2000م، 1389/3).

فهما إذن على وزنين مختصين بالأفعال، ودلالتهما كدلالة الأفعال، فالقول عند ابن مالك بفعليتهما أولى من "عسى، وليس"؛ لأنَّ دلالتهما كدلالة الحروف ومع ذلك أُلحقا بالأفعال، فهو بذلك الكلام والموقف والحُكم خالف الزمخشري مخالفةً تامّةً.

وفي كلام الأشموني(ت900هـ) ما يؤيد موقف ابن مالك؛ إذ قال: "... وليسا منها، بل هما فعلان غير متصرّفين؛ لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى: "هاتي، وتعالي"، وللاثنين والاثنتين: "هاتيا، وتعاليا"، وللجماعتين: "هاتوا، وتعالوا، وهاتين، وتعالين""(الأُشموني، 1998م، 101/3)، ولم ينفرد ابن مالك بمخالفته للزمخشري هذه، إذ سبقه العكبريّ (ت616هـ) إلى ذلك(ينظر: العكبري، د.ت، 58/1)

ثانيًا: الفصل بين فعل التعجّب والمُتعجّب منه بالظرف والجار المجرور:

أختلف النّحويون في الفصل بين صيغتي التعجب والمُتعجّب منه بالظرف أو بالجار والمجرور، نحو: "ما أحسن في الدار زيدًا، وأكرم اليوم بزيد"، فذهب جماعة من النّحويين إلى المنع، ومنهم ابن السرّاج(ت316هـ) والزمخشري(ت538هـ)، واحتجوا بضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه، قال ابن السراج: "لا يجوز أنْ تقول: ما أحسن في الدار زيدًا، وما أقبح عندك زيدًا؛ لأنَّ فعل التعجب لا يتصرف"(ابن السراج، 1973م، 109/1)، وقال ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: ولا يُتصرف في الجملة التعجبية بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، فلا يقال: "عبد الله ما أحسن"، ولا: "ما عبد الله أحسن"، ولا "بزيد أكرم"، ولا "ما أحسن في الدار زيدًا"، ولا "أكرم اليوم بزيد""(ابن يعيش، د.ت، 422/4).

وذهب جماعة آخرون إلى الجواز في ذلك ومنهم الفراء(ت822هـ)، والمازني(ت247هـ)، وأبو علي الفارسي(377هـ)(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 422/4)، وحجتهم أنَّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنَّ الحرف هو أضعف من الفعل، فالأحرى إذن أنْ يجوز مع الفعل.

أمّا ابن مالك فقد أيد المُجيزين وذهب مذهبهم، وخالف المانعين الذين منهم الزمخشري، مستدلًّا على ذلك بالسماع، قائلًا: "والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب"(ابن مالك، 2000م، 1096/2)، وجاء بأبيات شعر متعدّدة لشعراء مختلفين.

وقوّى ابن مالك رأيه بما نقله الشلوبين(ت645هـ) عن الصيمري(ت541هـ) في هذه المسألة، إذ قال ابن مالك: "قال الشيخ أبو علي الشلوبين (رحمه الله): حكى الصيمريّ أنَّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنَّ ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور. هكذا قال الأستاذ أبو علي الشلوبين، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلًا وفهما"(ابن مالك، 2000م، 1098/2).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وذكر ابن عقيل(ت769هـ) ما حكاه الصيمري(ت541هـ) أيضًا عن سيبويه(ت180هـ)، واستدلّ ابن عقيل بشواهد من كلام العرب نثرًا وشعرًا على جواز الفصل بين التعجب ومعموله، فقال: "... فإنْ كان الظرف أو المجرور معمولًا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه خلافًا للأخفش، والمبرّد، ومَن وافقهما، ونسب الصيمريّ المنع إلى سيبويه. وممّا ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب: "لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاءِ لقاءها، وأكرم في اللزباتِ عطاءها، وأثبت في المكرماتِ بقاءها". وقول علي كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه: "أعزز عليّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعًا مجدلًا"، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم(أبو البركات، 1987م، 168/1):

"وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان تكون المقدما"(ابن عقيل، 1999م، 157/3).

فقد فصل ابن عقيل في الشواهد المذكورة أعلاه بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور، ممّا يؤيّد بهما مذهب المجيزين.

ثالثًا: الاختلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرًا:

المعروف أنَّ الخبر يأتي على ثلاثة أقسام: "مفرد، وجملة، وشبه جملة"، أمّا شبه الجملة فيراد به أمران، الأوّل: الظرف بنوعيه "الزمان المكان"، والثاني: "حرف الجر مع مجروره"(ينظر: حسن، د.ت، 461/1-475)، فإنْ كان الخبر ظرفًا، أو كان جارًّا ومجرورًا، فلا بُدّ من مقدّر يُقدّر يتعلق به(ينظر: ابن مالك، 2000م، 149/1)، واختلف النحاة في ذلك المقدّر على مذهَبين:

الأول: وهو مذهب إمام النّحّاة سيبويه (ت180هـ) الذي يوجب فيه أنْ يكون المقدّر اسم فاعل، فقال في الكتاب: "تقول: وما كان فيها أحد خير منك يومًا كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك إذا جعلت (فيها) مستقرًا"(سيبويه، 1983م، 55/1)، وقال ابن جني(ت392هـ): "واعلم أنَّ الظرف قد يقع خبرًا عن المبتدأ... تقول: زيد خلفك فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه، والتقدير: زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفًا وللعلم به"(ابن جني، 1979م، 83).

الثاني: وهو مذهب الأخفش(ت215هـ)(ينظر: ابن مالك، 2000م، 349/1- 350)، وأبي على الفارسي(ت377هـ)، وتبعهم الزمخشري(ت538هـ)، وقالوا بأنَّ ذلك المقدر فعلٌ؛ لأنَّه الأصل في العمل والجوار ووقوعه موقع صله، فقال الزمخشري في المفصّل: "ولا بُدّ في الجملة الواقعة خبرًا من ذِكر يرجع إلى المبتدأ، وقولك: في الدار معناه استقر فيها"(الزمخشري، 1323هـ، 44)، وذهب ابن مالك(ت672هـ) في ذلك مذهب سيبويه وابن جني، وخالف الزمخشري، وجاء بالأدلة على صحة مذهب سيبويه على أصحاب المذهب الآخر بقوله: "وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أنَّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنَّه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لا بُدّ من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم به لا يظهر إلّا في اسم الفاعل.

الثاني: أنَّ كل موضع كان فيه الظرف خبرًا، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل، وبعد "إما"، و"إذا"، المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل نحو: "أما عندك فزيد"، و"خرجت فإذا في الباب زيد"؛ لأنَّ (أما)، و(إذا)، المفاجأة لا يليهما فعل لا ظاهر، ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه، ليجري الباب على سنن واحد، وهذا الرأي الذي ذلك على أولويته هو مذهب سيبويه، والآخر: مذهب الأخفش، ولرجحان تقدير اسم الفاعل قلت: وبـ (استقر) بل بـ (مستقر)، فجئت بـ "بل" لدلالتها على الإضراب؛ لأنَّ غير المضرب عنه راجح"(ابن مالك، 2000م، 1/149- 150).

وعلى الرغم من هذه الأدلّة التي جاء بها ابن مالك إلّا أنَّ مذهب الأخفش ومَن تبعه لاقى قبولًا أكثر عند جماعة من النّحاة كالجرجاني مثلًا؛ إذ قال: "ويكفيك دليلًا على صحة قولنا وفساد قول مخالفنا أنَّك تظهر ما تقدره فيكون الكلام صحيحًا، وذلك قولك: جاءني الذي استقر في الدار، وترى له النظير الكثير نحو قولك الذي قام زيد، والذي خرج عمرو؛ لأنَّ (قام) فعل وفيه ضمير يعود إلى الذي فقد، صار بسبب ذلك جملة، كما أنَّ (استقر) فيه ضمير وتقول: الذي مستقر في الدار، فتجده مختلفًا قليل النظير جدًّا إلّا أنْ يقال: جاءلي الذي ضارب، والذي قائم، فيوقع في الصلة اسم فاعل مفرد، فالفعل مع الضمير يكون جملة، والاسم لا يكون مع الضمير جملة، فقولك الذي قام بمنزلة أنْ تأتي بجزئين ظاهرين فتقول: الذي قام أخوه"(الجرجاني، 1982م، 1/275)، ثم قال: "وإذا كان الأمر على ما وصفنا علمت استقامة مذهب الشيخ أبي على وسقوط قول من يخالفه"(الجرجاني، 1982م، 1/277).

وذكر ابن يعيش(ت643هـ) أدلّة يؤيّد بها صحة مذهبهم أيضًا، فقال: "واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ، فذهب الأكثر إلى أنَّه فعلٌ، وأنَّه من حَيِّز الجُمَل، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدار أو حلَّ في الدار، ويدلّ على ذلك أمران: أحدهما جَوازُ وُقوعه صِلةٌ، نحو قولك: الذي في الدار زيدٌ، والصلةُ لا تكون إلَّا جملة، فإنْ قيل: التقديرُ: الذي هو مستقرٌّ في الدار كما قال: "ما أنا بالّذي قائلٌ لك شيئًا"، والمرادُ: بالذي هو قائلٌ، فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلّقًا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف؛ قيل: اطّرادُ وقوع الظرف خبرًا من غيرِ هُوَ "دليلٌ على ما قلناه، فإنْ ظهرت في اللفظ كان حَسَنًا، وإنْ لمَ تأتِ بها فحسنٌ أيضًا، ولم يقبُح قُبْحَ "ما أَنا بالَّذي قَائِلٌ لك" ولا هو في قِلّته، فاطّرادُ: "جاءني الذي في الدار"، وقلّةُ: "ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا" تدل على ما ذكرناه، والأمر الثاني: أنَّ الظرف والجار والمجرور لا بُدّ لهما من متعلق

به، والأصل أنْ يتعلق بالفعل، وإنّما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل من لفظه، ولا شك في أنَّ تقدير الأصل الذي هو فعل أولى"(ابن يعيش، د.ت، 231/1).

رابعًا: (بات) بمعنى (صار):

ذهب الزمخشري إلى أنَّ الفعل (بات) قد يَرد بمعنى (صار)، واستشهد بآية من التنزيل المُبارك، فقال في المفصّل: "... وظل وبات على مَعنيين، أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة (كان)، والثاني: كينونتها بمعنى (صار)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾(الزخرف: 17)"(الزمخشري، 1323هـ، 353/1)، إلّا أنَّ ابن مالك لم يوافق الزمخشري فيما جاء به، وخالفه قائلًا: "وزعم الزمخشري أنَّ (بات) تأتي أيضًا بمعنى (صار) ولا حجّة له على ذلك ولا لِمن وافقه"(ابن مالك، 2000م، 394/1).

وممّن وافق الزمخشري من العلماء ابن يعيش في شرحه للمفصّل؛ إذ قال: "وقد يستعملان: استعمال "كان وصار"، يعني "ظل وبات"، مع قطع النّظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: ظل كئيبًا، وبات حزينًا، وإنْ كان ذلك في النهار؛ لأنَّه لا يراد به زمان دون (زمان)"(ابن يعيش، د.ت، 106/7).

خامسًا: الحاق (غدا) و(راح) بـ (صار):

ذكر ابن مالك الأفعال التي تساوي (صار) في العمل وهي توافقها أيضًا في المعنى لكنه لم يذكر معها الأفعال: "غدا وراح وبات"، وذكر لنا الشواهد على ذلك(ابن مالك، 2000م، 166/1- 168).

وألحقَ قومٌ من العلماء ومنهم الزمخشري بأفعال هذا الباب الفعلين: "غدا وراح"، ليكونا بمعنى (صار)، فقال الزمخشري: "وممّا يجوز أنْ يلحق بها: "عاد وأضحى وغدا وراح"، وقد جاء بمعنى (صار) في قول العرب: ما جاءت حاجتك"(الزمخشري، 1323هـ، 439/1)، وقد امتنع ذلك الأمر عند جمهور النّحاة(ينظر: السيوطي، د.ت، 112/1)، ومنهم ابن مالك؛ إذ أكّد ابن مالك أنَّ المنصوب بعد "غدا وراح" هو حالٌ، فلا يوجد إلّا ذكره، فضلًا عن أنَّه لا يوجد شاهد منه وعليه في كلام العرب الفصحاء ما يؤيد ويجيز رأيهم، لذلك خالف ابن مالك القائلين من العلماء بهذا الرأي بمن فيهم الزمخشري، فقال: "وأمّا "غدا و راح" فأنّهما ملحقان عند بعضهم بها أيضًا، أي بـ (صار)، إلّا أنّي لم أجد لذلك شاهدًا من كلام العرب، يكون الاستدلال به صريحًا"(ابن مالك، 2000م، 168/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الثالث

مخالفات ابن مالك للزمخشري في الأدوات والحروف

أوّلًا: دخول الباء في خبر (ما) التميميّة والحجازيّة:

تعمل (ما) النافية عمل ليس في لغة الحجازيّين، وتُهمل في لغة بني تميم(ينظر: ابن مالك، 2000م، 191/1، الأنصاري، د.ت، 275)، لكن عملها عند الحجازيّين يكون بشروط(ينظر: الأنصاري، د.ت، 139- 144)، فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر ليكون خبرًا لها، نحو: "ما زيد قائمًا"، وصرّح البصريّون بإعمالها موافقة للغة أهل الحجاز واحتجوا لرأيهم بأنْ قالوا، نقلًا عمّا جاء في الإنصاف: "وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّ (ما) تنصب الخبر وذلك أنَّ (ما) أشبهت ليس فوجب أنْ تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين، أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي ما في الحال، كما أنَّ ليس تنفي ما في الحال، ويُقَوّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس؛ فإذا ثبت أنّها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أنْ تجري مجراه؛ لأنّهم يَجْرُون الشيء مِجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين، ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أُجْرِي مُجْرَاه في منع الجر والتنوين، فكذلك ههنا: لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أنْ تعمل عملها، فوجب أنْ ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بيَّنَّا"(أبو البركات، 1987م، 134/1- 135).

أمّا الكوفيّون فقد صرّحوا بأنَّ (ما) غير عاملة، بناءً على لغة التميميّين الذين زعموا أنّها لم تعمل شيئًا، لا في المبتدأ كونه مرفوعًا في أصل الوضع، ولا في الخبر لأنَّه منصوب على إسقاط حرف الباء، واحتجوا لرأيهم على أنَّ القياس في (ما) أنْ لا تكون عاملة البتة؛ لأنَّ الحرف يكون عاملًا إذا كان مختصًّا فقط، و(ما) غير مختصّة(ينظر: أبو البركات، 1987م، 165/1).

وقد صرّح ابن مالك(ت672هـ) بأنَّ لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) هي الأكثر قياسًا من لغة أهل الحجاز متابعًا في ذلك سيبويه(ت180هـ)(ينظر: سيبويه، 1983م، 59/1)، فقال في شرحه: "لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأنَّ العامل حقه أنْ يمتاز من غير العامل بأنْ يكون مختصًّا بالأسماء إنْ كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إنْ كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ (ما) النافية إلّا يكون عاملًا، إلّا أنَّ شبها بـ (ليس) سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع من الموانع المذكورة"(ابن مالك، 2000م، 434/1).

وذكر أبو علي الفارسي(ت377هـ) وتبعه الزمخشري(ت538هـ)(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 112/1، ابن مالك، 2000م، 191/1)، أنَّ دخول الباء الجارة على الخبر هو مخصوصٌ بلغة أهل الحجاز، فقال

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الزمخشري: "ودخول الباء في الخبر نحو قولك: "ما زيد منطلق" إنّما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنّك لا تقول: زيد بمنطلق"(ابن يعيش، د.ت، 114/2)، وخالف ابن مالك الزمخشري بقوله: "وزعم أبو علي أنَّ دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه، أحدهما: أنَّ أشعار بني تميم تتضمّن دخول الباء كثيرًا على الخبر، منه قول الفرزدق انشده سيبويه(ينظر: سيبويه، 1983م، 31/1):

"لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر"

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم.

والثاني: أنَّ الباء إنّما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لا لكونه منصوبًا، يدل على ذلك دخولها في نحو: لم أكن بقائم، وامتناع دخولها نحو: كنت قائمًا، وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل، الثالث: أنَّ الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ (أن) كقول الشاعر(السيوطي، د.ت، 227/1):

"لعمرك ما أن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه"

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (أن) كونه منفيًّا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (أن) وهو ما أردناه"(ابن مالك، 2000م، 435/1- 437).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وأستدلّ ابن مالك أيضًا بدخول (الباء) على الخبر المرفوع بعد (هل)، فقال: "وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى"(ابن مالك، 2000م، 438/1).

واستدلّ أيضًا بدخولها على الخبر المرفوع بعد (لكن) وبعد (إن) و(أن) المفتوحة مستشهدًا بقوله تعالى(ابن مالك، 2000م، 349/1): ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ﴾(الأحقاف: 33)، وما يؤيد رأي ابن مالك أنَّ سيبويه قد نقل ذلك عن بني تميم، وهو موجود في أشعارهم(ينظر: سيبويه، 1983م، 31/1).

قال المرادي(ت749هـ): "وفي زيادتها - يعني الباء - بعد (ما) التميميّة خلاف، فقد منع الفارسي والزمخشري، والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم"(المرادي، 1976م، 115).

ثانيًا: (لو) الشرطية ودخولها على (أن):

من المسائل التي تتعلق بـ (لو) الشرطية انفرادها بمباشرة (أن) مفتوحة الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ﴾(البقرة: 103)، وقوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾(الحجرات: 5)، وقوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا﴾(النساء: 66)، وقوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾(النساء: 66)، وتتضمّن هذه المسألة الخلاف في موضع (أن)

وصلتها بعد (لو)، أهي فاعل لفعل محذوف أم هي مبتدأ؟ والخلاف في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) هل يشترط فيه أنْ يكون فعلًا ولا يجوز أنْ يكون اسمًا مشتقًّا أم لا يشترط ذلك؟

أمّا الخلاف في موضع (أن) وصلتها بعد (لو) فذهبوا فيه مذهبين:

1- ذهب سيبويه(ت180هـ) إلى أنّها مرفوعة بالابتداء، وشبّه شذوذ ذلك بانتصاب لفظ (غدوة) بعد (لدن) ولا تحتاج إلى خبر؛ وذلك لاشتمال صلتها على المُسند والمُسند إليه(ينظر: الأندلسي، أبو حيان، 1984م، 573/2، الأنصاري، 1972م، 356).

ثم اختلفوا في تقدير الخبر فذهب منهم إلى أنَّه يقدر مؤخرًا، وذهب بعضهم إلى أنَّه يقدر مقدمًا(ينظر: الأنصاري، 1972م، 356).

2- ذهب الكوفيّون والمبرّد(ت898هـ) والزجّاج(ت923هـ) والزمخشري(ت538هـ)(ينظر: الأندلسي، أبو حيان، 1984م، 573/2، الأنصاري، 1972م، 356) إلى أنَّه مرفوع كونه فاعلا ، والفعل مقدّر بعد (لو) والتقدير هو: ولو ثبت أنّهم آمنوا، ومن اللّافت للنظر أنَّ ابن مالك(ت672هـ) لم يذكر من بين أصحاب هذا المذهب إلّا الزمخشري ممّا يوهم السّامع أو القارئ أنَّ الزمخشري قد انفرد بهذا الرأي دون غيره.

قال الزمخشري في تفسير قول الرّحمن تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ﴾(الحجرات: 5) "(أنّهم صبروا) في موضع رفع على الفاعلية؛ لأنَّ المعنى ولو ثبت صبرهم"(الزمخشري، د.ت، 559/3) وردَّ ابن مالك ما جاء به الزمخشري مستدلًّا برأي إمام النّحاة، قال: "وزعم الزمخشري أنَّ بين (لو) و(أن) ثبت مقدر، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه، فأنَّ سيبويه شبّهها في مباشرة (أن) على سبيل الشذوذ بانتصاب (غدوة) بعد (لدن)، فـ (أن) الواقعة بعد (لو) في موضع رفع بالابتداء وإن كانت لا تدخل على مبتدأ غيره، كما أنَّ (غدوة) بعد (لدن) تنتصب وإن كان غيرها بعدها يجب جره"(ابن مالك، 1635/3)، هذا هو القسم الأوّل من المسألة.

أمّا القسم الثاني فنابع عند الزمخشري من اعتقاده في كون الخبر فعلًا، فقد ذهب الزمخشري إلى أنَّه يجب أنْ يكون خبر (أن) بعد (لو) فعلًا، فقال في المفصّل: "ولطلب (لو) الفعل وجب في (أن) الواقعة بعدها أنْ يكون خبرها فعلًا، كقولك: لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمته، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾، ولو قلت: لو أنَّ زيدًا حاضرًا لأكرمته، لم يجز"(الزمخشري، 1323هـ، 323)، لكن ابن مالك جوّز أنْ يكون الخبر اسمًا جامدًا ومشتقًّا، فخالف بهذا أيضًا الزمخشري مستدلًّا بالسماع فقال: "وقد حمل الزمخشري ادّعاؤه: إضمار ثبت بين (لو) و(أن) على التزام كون الخبر فعلًا، ومنعه أنْ يكون اسمًا ولو كان بمعنى فعل نحو: لو أنَّ زيدًا حاضرًا، وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾(لقمان: 27)، وكقول الراجز (الرجز بلا نسبة في (المرادي، 1976م، 293)).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

"لو أن حيا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح"(ابن مالك،2000م، 177/2)

وجاء في التسهيل عن ذلك: "وإن وليها (أن)- يعني (لو)- لم يلزم كون خبرها فعلًا، خلافًا لزاعم ذلك"(ابن مالك، 1967م، 240).

ولم ينفرد ابن مالك بمخالفته هذه لكلام الزمخشري، بل تبعه في ذلك أبو حيّان، فقال في الارتشاف: "وزعم السيرافي(ت368هـ) والزمخشري(ت538هـ) أنَّ خبر(أن) هذه لا يكون إلّا فعلًا وهو وهمٌ وخطأ فاحش"(الأندلسي، 1984م، 573/2)، وقال في البحر المحيط في إعراب الآية السابقة: "و(أقلام) خبر لـ (أن)، وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممّن ينصرون قوله: أنَّ خبر (أن) الجائية بعد (لو) لا يكون اسمًا جامدًا أو مشتقًّا بل يجب أنْ يكون فعلًا"(الأندلسي، 1987م، 190/7- 191).

أمّا ابن هشام(ت761هـ) فجاء بدليل من التنزيل العزيز يقوّي به ما ذهب إليه ابن مالك، ليخالف به الزمخشري أيضًا، فقال: "وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا ولم ينتبه لها الزمخشري، كما لم ينتبه لآية لقمان، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ﴾(الأحزاب: 20)(الأنصاري، 1972م، 357).

ثالثًا: (لن) النافية:

ذهب الزمخشري إلى أنَّ (لن) تفيد النفي تأبيدًا، وذهب جمهور النّحاة إلى أنّها لا تقتضي ذلك(ينظر: الأردبيلي، د.ت، 174، وابن مالك، 200م، 115/2)، وقد بنى الزمخشري رأيه هذا على اعتقاده أنَّ الله تعالى لا يُرى في الآخرة أصلًا، وأستدلّ بقوله عزّ وجلّ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾(الأعراف: 143)، جاء في همع الهوامع: "وَذهب الزَّمخشَرِيّ فِي أنموذجه إِلى أَنَّهَا تفِيد تأبيد النَّفْي قَالَ: فقولك لن أَفعلهُ كقولِك لَا أَفعلهُ أبدًا، ومنه قَوْله تَعَالَى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾(الحج: 73)، قَالَ ابْن مَالك: وَحمله على ذَلِك اعْتِقَاده فِي ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾"(السيوطي، د.ت، 365/2).

ووافق الزمخشري من العلماء ابنُ يعيش، فقال: "فلذلك يقع - يعني المستقبل - نفيه على التأبيد وطول المدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾(البقرة: 95)، فذكر الأبد بعد (لن) تأكيدا لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾"(ابن يعيش، د.ت، 12/8).

أمّا ابن مالك فقد خالف الزمخشري، واستدلَّ بصحّة الرؤيا في الجنة عن رسول الله ﷺ، فقال: "ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ (لن) وهو الزمخشري في (أنموذجه)، وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله - تعالى - لا يُرى، وهو اعتقاد باطل بصحّة ذلك عن رسول الله اعلى ثبوت الرؤية"(ابن مالك، 2000م، 115/2).

وجاء في كتاب التسهيل: "وينصب المضارع أيضاً بـ (لن) مستقبلاً، بحد وغير حد، خلافًا لمن خصّها بالتأبيد"(ابن مالك، 2001م، 229)، والرد على الزمخشري هو بقول الله عزّ وجلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ﴾ (القيامة: 22- 23)، فهذه الآية هي دليل على أنّ عدم الرؤية لا تقتضي الأبديّة، بل هي مؤقّتة ومقصورة على الحياة الدنيا، أمّا قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾، أي -الموت- فقد ذكر القرآن الكريم تمنيهم له عند دخولهم النار في يوم الحساب بقولهم: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ (الزخرف: 77)، وبقولهم: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾ (الحاقة: 27)، وبذلك ينتفي التأبيد(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 112/8).

رابعًا: مجيء (حتّى) العاطفة للترتيب:

تأتي (حتى) لتأدية معانٍ متعدّدة، هي: انتهاء الغاية وهو الغالب عليها، والتعليل، وبمعنى إلّا في الاستثناء، وهذا أقلها(ينظر: المرادي، 1976م، 498، الأنصاري، 1972م، 166)، وهي على ثلاثة أنواع: حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف، وقد فصّل النّحاة القول في هذه الأقسام(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 15/8- 18).

فإنَّ كانت عاطفة تكون بمنزلة الواو(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 17/8، المرادي، 1976م، 500)، وهي مثل الجارة في معنى الانتهاء(ينظر: ابن يعيش، د.ت، 17/8)، نحو: "قدم الحجّاج حتى المشاة"، و"أكلت السمكة حتى رأسها"، وقد روى سيبويه وبعض أئمّة البصريّين العطف بها(ينظر: سيبويه، 1983، 49/1- 50، ابن يعيش، د.ت، 96/8- 97)، وخالفهم علماء الكوفة فذكروا العطف بـ (حتى) ويعربون ما بعدها في نحو: "جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك"، على أنَّ (حتى) فيها ابتدائية، وما بعدها عامل مضمر(ينظر: الأنصاري، 1972م، 173).

وأختلف النحاة أيضًا في (حتى) العاطفة أتفيد الترتيب أم لا تفيده؟ فكانوا في ذلك على قسمين: قسمٌ صرّح بإفادتها لمعنى الترتيب، وهو مذهبُ بعض علماء الكوفة ومعهم الزمخشري وابن الحاجب(ينظر: الزمخشري، 1323هـ، 304، ابن يعيش، د.ت، 94/8)، وقسمٌ صرّح بأنّها كالواو تفيد مطلق الجمع من غير مهلة ولا ترتيب، وهو مذهب الجمهور(ينظر: ابن عصفور، 1998م، 228/1، بدر الدين، د.ت، 206).

أمّا ابن مالك فقال بقول عامّة الجمهور وخالف الذاهبين إلى إفادتها معنى الترتيب، ومنهم الزمخشري، فقال ابن مالك: "... وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا، كقولك: "قدم الحجاج حتى المشاة في يوم كذا أو ساعة كذا"، وجائز كونه سابقًا، كقولك: "قدموا حتى المشاة متقدّمين"، ومن زعم أنّها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادّعى ما لا دليل عليه، وفي الحديث: كل شيء بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس(التميمي، 1993م، 17/14)، وليس في القضاء ترتيب وإنّما الترتيب في ظهور المقضيّات"(ابن مالك، 2000م، 542/1)، وبذلك يكون ابن مالك قد خالف الزمخشري وجعل دعواه ما لا دليل عليها، وممّن

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

قال بهذا القول أيضًا واستدلَّ بالحديث الشريف ابنه بدر الدّين(ت855هـ)(ينظر: بدر الدين، د.ت، 206)، وابن هشام الأنصاري(ت761هـ)(ينظر: الأنصاري، 2000م، 285).

فقول الزمخشري: "حتى بمعنى الغاية"(الأردبيلي، د.ت، 167)، يشير إلى أنَّه يجب أنْ يكون المعطوف جزءًا من المعطوف عليه وذلك ليفيد قوّة، مثل: "مات الناس حتى الأنبياء" فالأنبياء أقوى من غيرهم، أو ضعفًا مثل: "قدم الحجاج حتى المشاة"، فالمشاة أضعف من غيرهم(ينظر: الأردبيلي، د.ت، 168).

الخاتمـــة:

وفي ختام البحث أسأل الله (جلَّ وعلا) أنْ أكون قد أتممتُ هذا البحث المتواضع بما يرضيكم أساتذتي الأعزّاء وبما يعود بالنفع على كلّ قارئ ومطّلع، والّذي بينت فيه بعضًا من وقفات ابن مالك على الزمخشري مخالفًا إيّاه في مسائل متعدّدة، ومدى اهتمامهم جميعًا وحرصهم الكبير على بيان الوجه الأمثل للمسألة موضع البحث في العربيّة، فكان لا بُدّ لنا في الآخر بيان أهم ما توصّل إليه هذا البحث من نتائج، وكالاتي:

1- بعضٌ من مخالفات ابن مالك للزمخشري صائبة؛ وذلك لأنَّه قد وردت شواهد من القرآن الكريم تثبت ما ذهب إليه ابن مالك في اعتراضاته؛ إذ إنَّ القرآن الكريم أعلى وأصحّ اللّغات، ومثال ذلك ما رآه الزمخشري من ثبوت خبر(لا) عند جميع العرب إنْ جُهل عند حذفه، وبني تميم كانوا يحذفونه اطلاقًا على سبيل اللزوم، فهنا خالف ابن مالك وجاء بشواهد قرآنيّة وشعريّة على ذلك يكون الخبر فيها واجب الثبوت مع عدم العلم به.

2- قد يختار ابن مالك مذهب الكوفيّين إذ رأى في مذهبهم ما يوافق رأيه، كما هو الحال في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ إذ قال البصريّون بأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، فيكره أنْ يُقال مثلًا: "مررت بك وزيد"، بينما أجاز الكوفيّون ذلك، فاختار ابن مالك مذهب الكوفيين، قائلًا: "وهو اختياري".

3- قد يختار ابن مالك مذهب بني تميم، إذ رأى في مذهبهم ما يوافق القياس، ويرفض مذهب الحجازيّين، كما هو الحال في تركهم إعمال (ما)؛ إذ قال: "لغة بني تميم في تركهم إعمال ما أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال".

4- كان ابن مالك لا يتحرّج في إبداء رفضه ومعارضته بالقول الصريح سواء على الزمخشري أو غيره من العلماء، مثال ذلك قوله: "وقد غلط ابن قتيبة، والزمخشري..."، وبقوله: "وليس بصحيح ما قالاه"، وبقوله:" وأشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ (لن) وهو الزمخشري... وهو اعتقاد باطل".

المصادر والمراجع

أوّلًا: القرآن الكريم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثانيًا: الكتب:

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل(ت313هـ)، 1973م، الأصول في النحو، تح: د.عبد الحسين القتلي، ج١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ج٢، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ)، د.ت، الخصائص تح: محمد علي التجارة، ط1، دار الهدى الطباعة والنشر، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ)، اللمع في العربية، 1979م، تح: حسين شرف عالم الكتب القاهرة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي(ت669هـ)، 1998م، شرح جمل الزجاجي، ط1، قدّمه ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د.ايميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت٧٦٩هـ)، 1999م، شرح ابن عقيل ومعه كتاب: عبد الحميد، محمد محيي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، 1967م، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، 2001م، شرح التسهيل، تح: عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، 2000م، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ)، د.ت، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المكتبي، القاهرة.
- أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد سعيد(ت٥٧٧هـ)، 1987م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين ومعه كتاب: عبد الحميد، محمد محي الدين، الانتصاف من الإنصاف، المكتبة العصرية، بيروت.
- الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني(ت993هـ)، د.ت، شرح الأنموذج في النحو للعلّامة الزمخشري، تحقيق وتعليق: الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.
- الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني(ت993هـ)، 1999م، مشرح الأنموذج في علم النحو للزمخشري، تح: سامي بن حمد المنصور(ت٦٤٧هـ)، مطبعة دار الكتب في اسلامبول.
- الأُشموني، علي بن محمد بن عيسى(ت900هـ)، 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،
- الأندلسي، أبو حيان(ت745هـ)، 1984م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د.مصطفى احمد النماس، ط1، مطبعة المدني، مصر.
- الأندلسي، أبو حيان(ت745هـ)، 1987م، البحر المحيط، دار الفكر.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- الأنصاري، ابن هشام(ت761هـ)، د.ت، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجيل، بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام(ت761هـ)، 2000م، شرح قطر الندى وبل الصدى، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام(ت761هـ)، 1972م، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجحة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.
- بدر الدين، أبو عبد الله(ت٦٨٦هـ)، د.ت، شرح ابن الناظم، تح: د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- بن قيس، ميمون(ت629هـ)، د.ت، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.
- التميمي، محمد بن أحمد أبو حاتم(ت٣٥٤هـ)، 1993م، صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرناؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر(ت471هـ)، 1982م، المُقتصد في شرح الإيضاح، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر.
- حسن، عباس(ت1398هـ)، د.ت، النحو الوافي، ط15، الناشر: دار المعارف.
- الذاتي، أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت٤٤٤هـ)، 1920م، التيسير في القراءات السبع، تح: اوتو برنزل، إسطنبول.
- الزمخشري، جار الله(ت538هـ)، د.ت، الكشاف عن حقائق غوامض الأقاويل في وجوه التأويل.
- الزمخشري، جار الله(ت538هـ)، 1323هـ، المفصّل في علم العربية، وبذيله كتاب: الحلبي، محمد بدر الدين النعساني، المفضل في شرح أبيات المفصل، دار الجيل، بيروت – لبنان.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، 1983م، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)، د.ت، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عنى بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، د.ت، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ)، 1955م، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على التجار، دار السرور.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت170هـ)، د.ت، كتاب العين، تح: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- المبرد، المقتضب لمحمد بن يزيد(ت285)، د.ت، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، عدد الأجزاء: 4.
- المرادي، تحسن بن قاسم(ت٧٣٩هـ)، 1976م، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. طه محسن، مؤسسة دار الكتب الطباعة والنشر.

ثالثًا: البحوث والمجلات:

1- سليم علي ع & ,.حسن عبد فارس ط. . (2020). الظواهر الدلالية وأثرها في تنمية اللغة العربية دراسة في تفسير القرآن الكريم الشيخ محمد عبده (ت1323هـ). *مجلة كلية التربية*, *3*(41), 23-40. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss41.1862

Sources and References

First: The Holy Qur'an.

Second: Books:

- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn Suhayl (d. 313 AH), 1973, The Principles of Grammar, ed. Dr. Abdul-Hussein al-Qatali, vol. 1, Al-Nu'man Press, Najaf al-Ashraf, vol. 2, Salman al-A'zami Press, Baghdad.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH), n.d., Al-Khasais, ed. Muhammad Ali al-Tijara, 1st ed., Dar al-Huda Printing and Publishing, Beirut.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH), Al-Luma' fi al-Arabiyya, 1979, ed. Hussein Sharaf Alam al-Kutub, Cairo.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Muhammad ibn Ali (d. 669 AH), 1998, Sharh Jumal al-Zajjaji, 1st ed., Introduction, footnotes, and indexes by Fawwaz al-Sha'ar, Supervisor: Dr. Emile Badi' Ya'qub, Muhammad Ali Baydawi Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.
- Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdullah (d. 769 AH), 1999, Explanation of Ibn Aqil and with it the book: Abdul Hamid, Muhammad Muhyi al-Din, Manhhat al-Jalil bi-Sharh Ibn Aqil, Dar al-Kitab for Printing and Publishing, University of Mosul.
- Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din (d. 672 AH), 1967, Facilitating Benefits and Completing Objectives, trans. Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, Cairo.
- Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din (d. 672 AH), 2001, Explanation of At-Tashil, trans. Abdul Qadir Atta and Tariq Fathi al-Sayyid, 2nd ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din (d. 672 AH), 2000, Explanation of Al-Kafiya al-Shafiyyah, trans. Ali Muhammad Mu'awwad and Adel Ahmad Abdul Mawjoud, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
- Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali (d. 643 AH), n.d., Sharh al-Mufassal, Alam al-Kutub, Beirut, and Maktabi Library, Cairo.
- Abu al-Barakat, Kamal al-Din Abd al-Rahman ibn Muhammad Sa'id (d. 577 AH), 1987, Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, along with the book: Abd al-Hamid, Muhammad Muhyi al-Din, Al-Insaf min al-Insaf, Al-Maktaba al-Asriya, Beirut.
- Al-Ardabili, Jamal al-Din Muhammad ibn Abd al-Ghani (d. 993 AH), n.d., Sharh al-Antajud fi al-Nahw by al-Allama al-Zamakhshari, edited and annotated by Dr. Hosni Abd al-Jalil Yusuf, Maktaba al-Adab, Cairo.
- Al-Ardabili, Jamal al-Din Muhammad ibn Abd al-Ghani (d. 993 AH), 1999, Sharh al-Antajud fi Ilm al-Nahw by al-Zamakhshari, ed. Sami ibn Hamad al-Mansur (d. 647 AH), Dar al-Kutub Press, Istanbul.
- Al-Ashmouni, Ali ibn Muhammad ibn Isa (d. 900 AH), 1998, Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan (d. 745 AH), 1984, Irtishaf Al-Darb min Lisan Al-Arab, ed. Dr. Mustafa Ahmad Al-Nammas, 1st ed., Al-Madani Press, Egypt.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan (d. 745 AH), 1987, Al-Bahr Al-Muhit, Dar Al-Fikr.
- Al-Ansari, Ibn Hisham (d. 761 AH), n.d., The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah and the Book: The Traveler's Equipment to the Investigation of the Clearest Paths, by Sheikh Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Jeel, Beirut.
- Al-Ansari, Ibn Hisham (d. 761 AH), 2000 AD, Commentary on Qatar al-Nada wa Bal al-Sada, introduction, footnotes, and indexes by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
- Al-Ansari, Ibn Hisham (d. 761 AH), 1972 AD, Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, edited and commented on by Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah Rajiha Sa'id al-Afghani, Dar al-Fikr, Beirut.
- Badr al-Din, Abu Abdullah (d. 686 AH), n.d., Commentary on Ibn al-Nazim, ed. by Dr. Abdul Hamid al-Sayyid Muhammad Abdul Hamid, Dar al-Jeel, Beirut.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Ibn Qays, Maymun (d. 629 AH), n.d., Diwan al-A'sha al-Kabir, commentary and verification by Dr. Muhammad Husayn, Maktaba al-Adab, al-Matba'ah an-Namuthajiyah.
- Al-Tamimi, Muhammad ibn Ahmad Abu Hatim (d. 354 AH), 1993 CE, Sahih Ibn Hibban, ed. Shu'ayb al-Arna'ut, 2nd ed., Al-Risala Foundation, Beirut.
- Al-Jurjani, Abd al-Qahir (d. 471 AH), 1982 CE, Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah, ed. Dr. Kazim Bahr al-Marjan, Dar al-Rashid Publishing House.
- Hasan, Abbas (d. 1398 AH), n.d., Al-Nahw al-Wafi, 15th ed., Dar al-Ma'arif.
- Al-Dhati, Abu Amr Uthman ibn Sa'id (d. 444 AH), 1920 CE, Al-Taysir fi al-Qira'at al-Sab'a, ed. Otto Prenzel, Istanbul.
- Al-Zamakhshari, Jar Allah (d. 538 AH), n.d., Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Aqawil fi Wujoh al-Ta'wil.
- Al-Zamakhshari, Jar Allah (d. 538 AH), 1323 AH, Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyyah, and its appendix, Al-Halabi, Muhammad Badr al-Din al-Na'sani, Al-Mufaddal fi Sharh Abiat al-Mufassal, Dar al-Jeel, Beirut, Lebanon.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar (d. 180 AH), 1983 AD, Al-Kitab, ed. Abd al-Salam Harun, 1st ed., Alam al-Kutub, Beirut.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH), n.d., Huma' al-Hawami' Sharh Jami' al-Jawami' fi Ilm al-Arabiyyah, edited by Sayyid Muhammad Badr al-Din al-Na'sani, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon.
- Al-'Akbari, Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn (d. 616 AH), n.d., Al-Tibyan fi I'rab al-Quran, ed. Ali Muhammad al-Bajawi, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyyah.
- Al-Farra, Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad (d. 207 AH), 1955 AD, The Meanings of the Qur’an, ed. Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali al-Tujjar, Dar al-Surur.
- Al-Farahidi, Al-Khalil ibn Ahmad (d. 170 AH), n.d., The Book of the Eye, ed. Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarra’i, Dar and Library of al-Hilal.
- Al-Mubarrad, Al-Muqtabas by Muhammad ibn Yazid (d. 285), n.d., Al-Muqtabas, ed. Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, number of parts: 4.
- Al-Muradi, Tahsin ibn Qasim (d. 739 AH), 1976 AD, Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma’ani, ed. Dr. Taha Mohsen, Dar al-Kutub Printing and Publishing Foundation.

Third: Research and Journals:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Saleem Ali A., & Hassan Abdul Fares T. (2020). Semantic Phenomena and Their Impact on the Development of the Arabic Language: A Study in the Interpretation of the Holy Quran by Sheikh Muhammad Abdo (d. 1323 AH). Journal of the College of Education, 3(41), 23-40. https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss41.1862

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية